

دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

The role of economic and financial reforms in achieving economic diversification in Algeria

ط.د. حمزة صحراوي¹، أ.د. محمد العيفة²

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة /الجزائر، hamza.sahraoui@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة /الجزائر، mohammed.laifa@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

This study aims to highlight the role of economic and financial reforms in achieving economic diversification in Algeria, where the study examines the literature, ideas and concepts related to economic and financial reforms as well as economic diversification. The study also deals with the experience of economic and financial reform in Algeria and its contribution to achieving economic diversification, the most important of which are the reforms of public financial management represented in Organic Law No. 18-15 on finance laws and Law No. 23-12, which defines the general rules for public procurement, and the issuance of Law No. 23-07 on the rules of public accounting and financial management, which introduces a new accounting framework derived from the International Public Sector Accounting Standards and adapts it to the Algerian reality, as well as in the monetary and banking field, Law No. 23-09 containing the Monetary and Banking Law was issued, and the new Investment Law No.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث تتعرض الدراسة إلى الأدبيات، الأفكار والمفاهيم التي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية وكذا التنوع الاقتصادي. كذلك تتناول الدراسة تجربة الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي، ومن أهم هذه الإصلاحات إصلاحات إدارة المالية العامة المتمثلة في القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية و القانون رقم 12-23 الذي يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، و صدور القانون رقم 07-23 الذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الذي يدخل إطار محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتكييفه مع الواقع الجزائري، كذلك في المجال النقدي والمصرفي تم صدور القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي

22-18 was issued, and Algeria adopted, starting from the Finance Law of 2024, tax reforms, tax benefits and incentives, and long-term strategies and visions by reducing dependence on oil and gas, Promoting economic diversification by modernizing the financial system and improving the business climate to attract foreign direct investment outside the hydrocarbon sector – all of these reforms in turn lead to the diversification of the economy and sources of income.

Keywords: Economic reforms, Fiscal reforms, Economic diversification, Algeria

والمصرفي، وصدر قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22، كما تبنت الجزائر ابتداء من قانون المالية لسنة 2024 الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية، واستراتيجيات ورؤى مستقبلية على المدى الطويل من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كل هذه الإصلاحات بدورها تؤدي إلى تنوع الاقتصاد ومصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات المالية، التنوع الاقتصادي، الجزائر

مقدمة:

شهدت الاقتصادات العالمية والعربية مجموعة من التطورات والتحولت العالمية والإقليمية التي أثرت على تطورها وتنوعها، وإزاء هذه الأحداث تبنت الجزائر منذ سنة 2018 مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية تنوعت ما بين إصلاح المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي وكذا السياسة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات وإصلاح المنظومة المتعلقة بالاستثمار وكذا الإصلاحات الجبائية والضريبية، كما بدأ الاهتمام ببرامج وإصلاحات تنوع الهياكل الاقتصادية، كل هذا يهدف إلى تنوع وتطوير الاقتصاد وكذا تنوع مصادر الدخل.

مشكلة الدراسة:

ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر في تعزيز وتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تعرض الدراسة علاقة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بالتنوع الاقتصادي. كما تتناول الدراسة تجربة الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

وللإجابة عن الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الأفكار والمعلومات المرتبطة بالدور الذي تلعبه الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومدى مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

أولا. أدبيات البحث:

1. التنوع الاقتصادي:

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات". (حمزة،

(2014

كما أن التنوع الاقتصادي ارتبط بالاستقرار والاستدامة في النمو الاقتصادي. لذا فإن اعتماد الاقتصاد على مورد واحد يعرض للخطر قدرة الاقتصاد على الحفاظ على مستوى معين من النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن الاقتصاد يعتمد اعتمادا عميقا على الدخل من هذا المورد. (A.Albassam, 2015).

2. الإصلاحات الاقتصادية والمالية:

✓ إصلاحات السياسة المالية: تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن تلعب دورا مهما في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل وذلك من خلال عدد من الآليات من بينها زيادة مستويات الإنفاق على البيئة الأساسية واستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق عدالة توزيع الدخل، وكذلك بمقدور أدوات السياسة المالية أن تسهم إيجابا في الحد من البطالة والفقر من خلال ضمان ديناميكية أسواق العمل. وتتمثل إصلاحات السياسة المالية في سياسة الانضباط المالي، الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة، الإصلاحات المرتبطة بالإفاق العام، الإصلاحات الضريبية، إصلاح نظم الضمان الاجتماعي ونظم الرعاية الصحية.

✓ إصلاحات السياسة النقدية: وفقا لعدد من النظريات الاقتصادية ولاسيما الحديثة منها فإن الدور الأساسي للمناطق بالسياسة النقدية يتمثل في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن تأثير السياسة النقدية ينصب بشكل أساسي على مستويات الأسعار المحلية.

ترتبط الإصلاحات في مجال السياسة النقدية بكافة السياسات التي من شأنها أن تساهم في زيادة مستويات قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الرئيسية والتي من أهمها تحقيق الاستقرار السعري. حيث تتفق العديد من الدراسات أن السياسة النقدية لابد وأن تهتم بشكل رئيسي بتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير الاستقرار السعري الذي يساهم في زيادة مستويات الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ودعم مستويات الاستهلاك والاستثمار.

✓ **إصلاحات سعر الصرف:** يعد سعر الصرف متغير نقدي بالأساس يؤثر على النمو من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمار والإنتاجية. تشير تجربة دول أمريكا اللاتينية إلى أن احتواء العجز في ميزان المعاملات الجارية يأتي على رأس أولويات صانعي السياسات حيث كان سببا في حدوث العديد من أزمات العملات في دول المنطقة التي كان السبب الرئيسي فيها عدم ملائمة سياسات سعر الصرف المتبعة.

لذا تعد مرونة أسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية. ففي حالة حدوث صدمة خارجية فإن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمة بالتغير يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة للاقتصاد، كما أنه يُعد كذلك أقل تأثيرا على الضغوط التضخمية ويساعد على عدم تهديد الاستقرار المالي.

✓ **الإصلاحات الهيكلية:** تضم الإصلاحات الهيكلية حزمة من السياسات التي تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد. تشمل الإصلاحات الهيكلية على أكثر من نوع من أنواع الإصلاحات بما يشمل تدابير التحرير الاقتصادي والخصخصة والانفتاح الخارجي وتحرير التجارة وإصلاحات تطوير أسواق المال وإصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات وغيرها من التدابير

الهيكلية الأخرى التي يتطرق الجدول التالي لبعضها. تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الإنتاجية التي تعد بدورها أهم قناة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاع الحقيقي.

(محمد إسماعيل، 2018)

ثانيا. الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي:

1. إصلاحات إدارة المالية العامة:

حيث تبنت الجزائر عددا من الإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة من ذلك إعداد قوانين المالية ابتداء من سنة 2023 استنادا إلى القانون العضوي رقم 15-18 (القانون العضوي رقم 15-18، 2018) المتعلق بقوانين المالية، والذي يكرس مبدأ الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، وتبني الرقابة القبلية للإنفاق من خلال إدراج مبادئ تربط بممارسة رقابة الميزانية وتقوم على أساس تدابير مرنة منها تسهيل المصادقة على النفقات العمومية، كذلك صدور القانون رقم 12-23 (القانون رقم 12-23، 2023) المتعلق بالصفقات العمومية الذي سيسمح بإرساء إطار قانوني يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر، وتأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف المالية والاقتصادية، حيث أدت تلك التوجهات والإصلاحات في الجزائر لتنوع مصادر دخلها والى تحقيق تغير في هيكل الإيرادات العامة والتخفيف نوعا ما من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

كذلك من بين أهم الإصلاحات المالية، صدور القانون رقم 07-23 (القانون رقم 07-23، 2023) الذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، هذا القانون يدخل إطار محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و تكيفه مع الواقع الجزائري، مشيرا إلى أن هذه المعايير من شأنها تحسين الأداء عبر التحكم بالتنبؤات أثناء إعداد و تنفيذ ميزانية الدولة و تحديد مسؤولية كل متدخل.

كما أن هذا القانون يكرس مزيدا من الشفافية التي تسمح أيضا بمتابعة تعبئة الأموال العمومية و استخدامها كما تسمح هذه المعايير بالحصول على معلومات ذات جودة تمكن من التسيير الأمثل للديون والمستحقات وإدارة أموال الخزينة بصورة فعالة وناجعة.

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1058-2023-05-09-17->

(2023، 04-20)

كما اتخذت الجزائر خطوة حاسمة بإجراء إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العمومية، حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، وتحسين تخصيص الموارد العمومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الدولة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى تغيير النموذج الجزائري، خاصة من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات؛

2. القطاع النقدي والمالي:

إصدار القانون رقم 09-23 (القانون النقدي والمصرفي، 2023) المتضمن القانون النقدي والمصرفي إذ يعتبر لبنة جديدة تضاف لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، خاصة

وأن القانون الجديد يحمل إجراءات فعالة في تسهيل وسرعة العمليات المالية، وهو أمر أساسي ومهم بالنسبة للعديد من المستثمرين أو أصحاب المؤسسات، والذي يساهم بشكل كبير في تنوع الاقتصاد ونموه؛

3. صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 (القانون رقم 18-22، 2022):

ومن أهم ما جاء به منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات، نقل أنشطة من الخارج وحقوق الامتياز أو الانتفاع، تغيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الاستثمار الأجنبي دون قيود... كل هذا بدوره يؤدي إلى تنوع مصادر دخل الدولة وبالتالي تطوير الاقتصاد وتنويعه؛

4. تأثير الإيرادات بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية؛

5. الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية:

تبنت الجزائر ابتداء من قانون المالية لسنة 2023 (قانون المالية لسنة 2024، 2023) العديد من الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات الضريبية، تحسين جودة الخدمة، تعزيز استخدام الخدمات الرقمية، معالجة النزاعات الضريبية في الآجال المحددة، مكافحة فعالة للتهرب الضريبي، تعزيز فعالية الرقابة الجبائية، تحسين تبادل المعلومات، كل هذا يساهم في زيادة وتنوع مصادر الدخل وبالتالي تنوع وتطوير الاقتصاد.

6. تبنت الجزائر استراتيجيات ورؤى مستقبلية على المدى الطويل:

يهدف زيادة الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي زيادة درجة التنوع الاقتصادي، مثل " استراتيجية الجزائر لعام 2030 " التي ستعتمد فيها على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6,5 % سنويا مما يؤدي بدوره إلى تنوع الاقتصاد ومصادر الدخل. إضافة الى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية و العمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10 % بحلول عام 2030. (جاسم قاسم حسن، 2023)

كما تم التأكيد على أن نجاح مشروع دعم تسيير المالية العمومية وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL) هو في المتناول. ودعا جميع الأطراف للارتقاء معاً إلى مستوى التحدي لبناء جزائر أكثر ازدهاراً وتطوراً للأجيال القادمة.

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة حاسمة بإجراء إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العمومية، حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، وتحسين تخصيص الموارد العمومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الدولة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى تغيير النموذج الجزائري، خاصة من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

(<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1801-2024-06-11-13>)

(37-35، 2024)

خاتمة:

على الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر التي تمتد لعقود طويلة نلاحظ تدني أداء الاقتصاد في الجزائر لاسيما في مستويات التنوع الاقتصادي المحققة فيها وقصورها على مصدر دخل واحد وهو قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط)، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى صعيد المالية العامة لا يزال هناك اعتماد كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي، أما على صعيد التجارة الخارجية السلعية فإن حصة الصادرات من المواد النفطية الخام تستحوذ على مستويات مرتفعة من إجمالي الصادرات السلعية مما يعني وجود درجة تركيز مرتفعة نسبيا في جانب الصادرات.

التوصيات:

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية تستوجب توجيه السياسات والإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحقيق تنوع اقتصادها، كفيلة بزيادة وتنوع مصادر الدخل، كما يمكن من خلال ما تطرقت له الدراسة الوقوف على توصيات مهمة على صعيد السياسات على النحو التالي:

✓ وضع خطط واستراتيجيات تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي وذلك بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي، مع تبني برامج تنفيذية لتحقيق هذه الاستراتيجيات بشكل مستمر ووفق أهداف محددة.

✓ أهمية تبني إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي من شأنها تقوية قدرة البلد على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي (سياسات الانضباط المالي، الاستقرار السعري، تقوية الأوضاع الخارجية)

✓ التركيز على سياسات الانضباط المالي ولكن يفضل الاعتماد على التدابير الأقل تأثيرا على نمو الاقتصاد وتنويعه (منها على سبيل المثال لا الحصر تفضيل تدابير خفض وترشيد الانفاق العام على تدابير رفع معدلات الضرائب، حيث أن خفض مستويات الانفاق العام أقل تأثيرا على نمو الاقتصاد وبالتالي تنويعه مقارنة برفع مستويات الضرائب، وتفضيل تدابير اللجوء الى الضرائب غير المباشرة (مثلا ضرائب القيمة المضافة) على الضرائب المباشرة (مثلا الضرائب الدخل).

✓ ضرورة الإسراع في إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

✓ التركيز على إصلاحات التجارة الخارجية وكذا تركيز الجهود الرامية الى تحرير تجار الخدمات وبالتالي زيادة مستويات الاستثمار والتشغيل والقيمة المضافة وهذا ما يؤدي إلى تنوع الاقتصاد ومصادر الدخل في ظل تسارع وتيرة تنوع تجارة الخدمات مقارنة بتجارة السلع الأخرى.

- ✓ أهمية التركيز في إصلاحات القطاع المالي على زيادة مستويات الشمول المالي لاسيما للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنوع مصادر الدخل.
- ✓ التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية لتنوع مصادر الدخل، والنمو والتشغيل.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم والنفوذ لأسواق العمل وفق رؤى متكاملة وجهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف.
- ✓ الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لاسيما إصلاحات أسواق العمل والمنتجات ومن خلال تدابير تساعد على زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق ودعم الإنتاجية والتنافسية.
- ✓ مواصلة الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لتنوع ونمو أنشطة القطاع الخاص، ودعم دوره في النشاط الاقتصادي.
- ✓ مواصلة الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى إصلاحات لزيادة الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات.
- ✓ التركيز على دعم الإصلاحات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم والصحة.
- ✓ ضرورة دمج التكنولوجيات المبتكرة، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي والرقمنة، في التسيير الفعال للمالية العمومية، والحفاظ على اقتصاد حديث وتنافسي. كما أن تنفيذ إصلاح المالية العمومية لا بد أن يرافقه التحول الرقمي من خلال نظام معلوماتي ملائم يتميز بالقوة والفعالية والامتثال.

✓ الإهتمام بباقي جوانب الإصلاح الأخرى، لأن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تحقق مكاسب ملموسة بمعزل عن الإصلاحات الأخرى.

قائمة المراجع:

Bassam A.Albassam .Economic diversification inSaudiArabia:Mythorreality, Resources Policy,44, 11 February, 2015..113

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1058-2023-05-09-17-04-20> (09/05/2023).

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1801-2024-06-11-13-37-35> (11/06/2024).

القانون رقم 12-23 الذي يحدد القواعد العلمية المتعلقة بالصفقات العمومية. (05 أوت, 2023). 51 ، 19-5. الجزائر.

القانون رقم 22-23 يتضمن قانون المالية لسنة 2024. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 ديسمبر, 2023). 86. الجزائر.

القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (27 جوان, 2023). 43 ، 26-4. الجزائر.

القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (02 سبتمبر, 2018). 53 ، 9-21. الجزائر.

عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة. (30 جوان, 2014). التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق. المجلد 10 العدد 31 ، 57. العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية: جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد.

هبة عبد المنعم محمد إسماعيل. (فيفري, 2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية. أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي <http://www.amf.org.ae>

جاسم قاسم حسن وآخرون. (2023). التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات. العدد 118-2023. أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي: صندوق النقد العربي.

القانون رقم 22-18 يتعلق بالاستثمار. (24 جويلية, 2022). 50. الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

القانون رقم 23-07 يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المطبعة الرسمية (21 جوان, 2023). 42 ، 4-13. الجزائر.